



النشرة اليومية

Monday, 08 July, 2024



أخبار الطاقة



مال ”غاز“ تحصل على موافقة وزارة الطاقة بتعديل منطقة الخدمة وتتوقع أثرا إيجابيا على الأداء

أعلنت توزيع الغاز الطبيعي ”غاز“ عن حصولها على موافقة وزارة الطاقة بتعديل منطقة الخدمة، موضحة أن هذه التعديلات ستؤثر على اتساع نطاق اعمال الشركة والذي سينعكس بشكل إيجابي على أداء الشركة خلال السنوات القادمة.



المعنويات السعودية تسيطر على أسواق النفط مع ارتفاع الطلب الرياض

انخفضت في وقت سابق بما يصل إلى 83 سنتاً، لكن من المتوقع ألا يستمر الانخفاض نظراً لضعف الدولار والتوقعات الأكثر إشراقاً للطلب على الوقود في الولايات المتحدة بعد بيانات إدارة معلومات الطاقة. ومع ذلك، انخفضت الطلبات الصناعية الألمانية بشكل غير متوقع في شهر مايو، مما أضاف إلى الدلائل على أن التعافي لكبرى اقتصاد في أوروبا لا يزال بعيد المنال. وتزايدت المخاوف بشأن الطلب بعد صدور بيانات أمريكية أظهرت أن الطلبات المقدمة لأول مرة للحصول على إعانة البطالة الأمريكية زادت الأسبوع الماضي بينما ارتفعت أعداد العاطلين أيضاً. وفي مواجهة ذلك، قال محللون إن البيانات الاقتصادية الأضعف قد تسرع من تخفيضات أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهو ما قد يكون داعماً لأسواق النفط. وذكرت مصادر روسية، إن شركتي إنتاج النفط الروسية روسنفت، ولوك أويل ستخفض بشكل حاد صادرات النفط من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود في يوليو.

لا يمكن إنكار أن المعنويات في أسواق النفط السعودية، حيث حقق الخامان القياسيان غرب تكساس الوسيط وبرنت مكاسب أسبوعية أخرى. وفي حين أن نشاط السوق كان ضعيفاً نسبياً مع إغلاق الأسواق الأميركية بمناسبة عطلة عيد الاستقلال، فإن المزيج الثلاثي من انخفاض مخزونات النفط الخام والبنزين والديزل في الولايات المتحدة قد غرس الأمل في السوق بأن الطلب في الصيف لن يكون بهذا السوء على الإطلاق.

ووسط تزايد التفاؤل بشأن تخفيضات أسعار الفائدة الأمريكية في سبتمبر، حقق النفط الخام مكاسب أسبوعية رابعة بفضل تفاؤل الطلب مع إنهاء خام برنت في بورصة لندن للأسبوع فوق 86 دولاراً للبرميل، وغرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك فوق 83 دولاراً للبرميل. وعلى مدى الأسبوع، ارتفع برنت 0.4%، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 2.1%.

وجاءت هذه المكاسب في أعقاب انخفاض أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية. أفادت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن سحب 12.2 مليوناً من المخزونات، بخلاف توقعات المحللين بانخفاض قدره 680 ألف برميل. وقال مارتن كينغ، محلل شركة "آر بي إن إنرجي"، إن التجار يتابعون أيضاً الحرب في غزة والانتخابات في فرنسا والمملكة المتحدة. وقال كينج "التجارة هادئة والناس يراقبون السوق الفعلية والوضع الجيوسياسي".

وقال تاماس فارجا المحلل في بي في إم إن أسعار النفط



شركة النفط الوطنية الإماراتية ادنوك أيضاً عن استعدادها لتقديم عطاءات لشراء الشركة بعد فشل محادثات الاندماج الأخيرة مع وودسايد.

وفي نيجيريا، يفقد التجار الأمل بشأن ديون البنزين، إذ تجاوز إجمالي ديون نيجيريا لموردي البنزين 6 مليارات دولار، وهو ما تضاعف في أقل من أربعة أشهر، مع اضطرار شركة النفط الوطنية في البلاد إلى وضع سقف للأسعار الجامحة بعد أن أنهت حكومة تينوبو دعم الوقود في العام الماضي. وفي بوليفيا، طلبت البلاد مساعدة روسيا لإنهاء أزمة الوقود، إذ تتطلع شركة الطاقة البوليفية التي تديرها الدولة إلى جذب الاستثمار إلى قطاع النفط والغاز لديها، مع انخفاض إنتاج الغاز إلى النصف خلال عقد من الزمن وانخفاض إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته منذ التسعينيات، تمامًا كما بدأت روسيا بتزويد البلاد بالديزل.

وفي السعودية، تخطط أرامكو السعودية لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 60% بحلول نهاية هذا العقد، وتنتج حاليًا حوالي 11 مليار قدم مكعب يوميًا، وذلك بفضل مشروع الجافورة الذي تبلغ قيمته 100 مليار دولار وأيضًا الاستثمارات في عمليات الغاز الطبيعي المسال في الخارج.

وفي الوقت نفسه، خفضت شركة أرامكو السعودية سعر الخام العربي الخفيف الرئيسي الذي ستيبعه إلى آسيا في أغسطس إلى 1.80 دولار للبرميل فوق متوسط عمان/ دبي. ويسلط الانخفاض المحتمل في الأسعار في آسيا، التي تمثل حوالي 80% من صادرات النفط السعودية، الضوء على الضغوط التي يواجهها منتجو أوبك مع استمرار نمو العرض من خارج أوبك بينما يواجه الاقتصاد العالمي رياحًا معاكسة. ويتوقع بنك يو بي إس السويسري أن يصل خام برنت إلى 90 دولارًا للبرميل هذا الربع، حسبما قال في مذكرة للعملاء، مشيرًا إلى تخفيضات إنتاج أوبك + والانخفاضات المتوقعة في مخزونات النفط.

وانخفضت شحنات الخام الأميركية المتجهة إلى أوروبا إلى أدنى مستوياتها في عامين في يونيو مع قيام المشترين الأوروبيين بشراء نفط إقليمي وغرب أفريقي أرخص، على الرغم من احتمال حدوث بعض الانتعاش في الكميات في يوليو وأغسطس.

وقال محللون إن انخفاض أسعار النفط يُعزى جزئيًا أيضًا إلى جني المتداولين للأرباح بعد المكاسب الأخيرة. وتسير العقود الآجلة للنفط على جانبي المحيط الأطلسي على الطريق الصحيح لتحقيق زيادة أسبوعية رابعة على التوالي. وفي مخاوف العرض، أغلقت شركة النفط الكندية الكبرى، سنكور إنرجي، موقعها للرمال النفطية فايرباج الذي تبلغ طاقته 215 ألف برميل يوميًا في ألبرتا بسبب حرائق الغابات على بعد 5 أميال، ومن المتوقع أن يشهد شهر يوليو فترة ممتدة من الطقس الحار والجاف تتجاوز 86 درجة فهرنهايت.

وفي الشرق الأوسط، تتنافس شركات النفط الوطنية الكبرى لشراء شركة النفط والغاز الأسترالية، سانتوس. ووسط تقارير تفيد بأن أرامكو السعودية قد تكون مهتمة، أعربت



الرهش بسبب محدودية الطاقة الفائضة، مما قد يؤدي إلى تقلب الأسعار. ومع ذلك، من المتوقع حدوث تحسن اعتبارًا من عام 2026 حيث تبدأ الإضافات الجديدة في سعة الغاز الطبيعي المسال في تخفيف ضيق السوق. وعلى الرغم من بعض التأخير في المشروع، لا يزال من المتوقع ظهور موجة من القدرات الجديدة بحلول عام 2026، وهو ما من شأنه أن يبدأ في تخفيف ضيق السوق. ويحافظ بنك يو بي اس على توقعاته للطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة 2026-2030 دون تغيير على نطاق واسع، مع انخفاض الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال يقابله ارتفاع الواردات الآسيوية. وتسلط المذكرة البحثية الضوء أيضًا على تأثير انقطاعات الإمدادات الأخيرة. وقد حددت هذه الاضطرابات حدًا جديدًا للسعر يبلغ حوالي 30 يورو / 12 دولارًا. ويتوقع يو بي اس، أن يتم تداول الأسعار على المدى القريب في نطاق ضيق حول 30 يورو / 11 دولارًا أمريكيًا قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 40 يورو / منتصف 10 دولارات أمريكية في الربع الرابع من عام 2024 مع ارتفاع الطلب الموسمي.

وفي أسواق المنتجات المكررة، استقر هامش الربح لمصافي التكرير الآسيوية التي تحول النفط الخام إلى وقود عند مستويات ضعيفة نسبيًا، لكن المكان الذي يتم فيه جني الأموال تحول من البنزين إلى الديزل. وانتهى هامش الربح لمصفاة نموذجية في سنغافورة تعالج خام دبي القياسي عند 3.59 دولار للبرميل في أواخر يونيو ارتفاعًا من 3.40 دولار عند الإغلاق السابق. وبصرف النظر عن فترة الضعف القصيرة في نهاية شهر مايو، والتي شهدت انخفاض الهامش إلى أدنى مستوى له حتى الآن هذا العام عند 0.90 دولار للبرميل، كان الكسر في نطاق ضيق إلى حد ما بين 2 دولار إلى 4.50 دولار منذ أوائل أبريل. ويمثل هذا حوالي نصف هامش الربح الذي بدأ فيه العام، مع ذروة حتى الآن في عام 2024 عند 9.91 دولار للبرميل في 13 فبراير. وقد علقت مصافي التكرير الآسيوية، التي تمثل حوالي 40% من الطاقة العالمية.

وفي فنزويلا، وفي تحدٍ لإعادة فرض العقوبات من قبل البيت الأبيض، تمكنت فنزويلا من زيادة إنتاجها النفطي بشكل طفيف الشهر الماضي إلى 922 ألف برميل يوميًا، ارتفاعاً من 912 ألف برميل يوميًا في مايو، وذلك بفضل زيادة النشاط في عمليات الحفر الجديدة وصيانة الآبار. وفي الولايات المتحدة، تم تغريم شركة صناعة السيارات الأمريكية جنرال موتورز مبلغ وقدره 145.8 مليون دولار ومصادرة ائتمانات بقيمة مئات الملايين من الدولارات بعد أن وجد تحقيق حكومي أن سيارات موديل 2012-2018 كانت تنبعث منها ثاني أكسيد الكربون بنسبة 10% أكثر مما تم الإبلاغ عنه. وفي أسواق الغاز، ارتفعت أسعار الغاز العالمية وسط شح الإمدادات، ويشير محللو بنك يو بي اس إلى أن أسعار الغاز العالمية من المقرر أن ترتفع، مدفوعة بتشديد أساسيات العرض والطلب. وقام المحللون بزيادة توقعاتهم لأسعار الغاز في أوروبا وآسيا بنحو 9% في المتوسط لعام 2024، أي 33 يورو/ ميجاوات في الساعة للأوروبي، و12 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للأسيوي على التوالي. وعلى الرغم من التعافي الضعيف في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال، إلا أن عدم اليقين بشأن العرض أدى إلى تشديد أساسيات السوق. وأثار الانقطاع غير المخطط له في أستراليا والنرويج، إلى جانب انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، مخاوف بشأن الإمدادات قبل موسم التبريد. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار إلى نطاق منتصف 30 يورو / 12 دولارًا. وفي الوقت نفسه، ظلت الواردات العالمية من الغاز الطبيعي المسال مستقرة على أساس سنوي. وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع بنك يو بي اس، أن يظل نمو واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية أقل من متوسط الخمس سنوات قبل الأزمة البالغ 7%، وأن يتوسع بنسبة 1% فقط في عام 2024 و5% في عام 2025.

ويعزى هذا الانخفاض في الأرقام المتوقعة إلى توازن السوق



وعلى النقيض من الصورة المحسنة لزيت الغاز، تظهر سوق البنزين في آسيا علامات التوتر، مع انخفاض هامش الربح في سنغافورة لإنتاج برميل وقود 92 رون من خام برنت إلى 4.85 دولار للبرميل، ووصل التكسير إلى أدنى مستوى له منذ ثمانية أشهر عند 3.50 دولارًا للبرميل في 13 يونيو، ولم يكن الانتعاش المتواضع منذ ذلك الحين كافيًا لتغيير الاتجاه الهبوطي العام الذي شهدناه منذ أواخر يناير، عندما وصل الهامش إلى أعلى مستوى له حتى الآن هذا العام عند 16.73 دولارًا.

ومن المتوقع أن تبلغ صادرات البنزين في آسيا حوالي 5.5 مليون إلى 6.0 مليون طن في يونيو، وهو ما يتماشى تقريبًا مع 5.8 مليون في مايو. ويتوقع أن تتجاوز شحنات الصين في يونيو 860 ألف طن مقارنة بشهر مايو، في حين ستظل شحنات الهند ثابتة عند حوالي 1.25 مليون طن. ومن المتوقع أن تنخفض الشحنات القادمة من كوريا الجنوبية من 1.24 مليون طن في مايو وسط انخفاض استخدام المصافي.

والمشكلة الرئيسية في سوق البنزين هي أن الطلب مخيب للآمال، سواء في آسيا أو في أسواق التصدير في أوروبا والولايات المتحدة. وقد يقدم موسم القيادة الصيفي في الشمال بعض الراحة، ولكن من المحتمل أن يتعين على المصافي أن تفكر في خفض الإنتاجية من أجل خفض العرض حتى يكون هناك أي انتعاش مستدام في الهوامش.

بين أسعار النفط الخام القوية نسبيًا مع قيام مجموعة المصدرين أوبك + بتقييد الإنتاج، وتخفيف أسعار المنتجات المكررة الرئيسية من الديزل والبنزين وسط مخاوف الطلب في الدول المستهلكة الرئيسية بما في ذلك الصين. وانعكست نضالات ثاني أكبر اقتصاد في العالم لبناء زخم النمو، إلى حد كبير في التشقق في زيت الغاز، وهو حجر الأساس لنواتج التقطير المتوسطة للديزل ووقود الطائرات. وانخفض هامش إنتاج زيت الغاز في سنغافورة إلى أدنى مستوى له في عام واحد عند 13.81 دولارًا للبرميل في 23 مايو، وهو ما يقل بمقدار النصف عن ذروته حتى الآن في عام 2024 البالغة 26.93 دولارًا في 14 فبراير. ولكن منذ أدنى مستوى في شهر مايو، تعافى السعر إلى حد ما لينتهي عند 16.82 دولارًا للبرميل أواخر يونيو. وحتى الآن، من السابق لأوانه القول ما إذا كان هذا بسبب ارتفاع الطلب في جميع أنحاء آسيا، أو بسبب تلاشي فائض العرض الأخير، أو حتى مزيج من الاثنين معًا.

ومن المؤكد أن حجم زيت الغاز الذي يتم توريده إلى آسيا يبدو أنه قد تراجع في شهر يونيو، حيث تقدر إلس إي جي لأبحاث النفط، أن الشحنات من أكبر مصدر في الهند ستظل أقل من 2 مليون طن متري للشهر الثالث على التوالي.

ومن المتوقع أيضًا أن تنخفض الصادرات من الصين، ثاني أكبر شركة شحن في آسيا، في يونيو إلى حوالي 850 ألف إلى 900 ألف طن من 1.03 مليون في مايو وسط أعمال صيانة المصافي. وأظهرت بيانات رسمية أن مخزونات نواتج التقطير المتوسطة في سنغافورة، مركز تجارة الوقود الرئيسي في آسيا ومركز للتكرير، انخفضت إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر عند 8.86 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 يونيو.



الاقتصادية

شركة إنرجي فيينا: الصراع الأوكراني والشرق أوسطي سيظل دعامة لأسعار النفط

أسامة سليمان من فيينا

فيينا"، أن الصراع في كل من الشرق الأوسط وأوكرانيا من المرجح أن يظل دعامة لأسعار النفط خلال الربع الثالث، حيث لا يزال وقف إطلاق النار الدائم بعيد المنال. وأشار إلى تحرك الأسعار في نطاق ضيق انتظارا لظهور بعض الأدلة القوية على أن أسعار الفائدة قد تنخفض في وقت أقرب، ما تتوقعه الأسواق الآن. من ناحيتها، ذكرت "ارفي ناهار" مدير النفط والغاز في شركة "ناهار" الدولية، أنه لا تزال أسعار النفط الخام فاترة حيث أظهرت البيانات الأخيرة أن منظمة أوبك قامت بزيادة إنتاجها في يونيو للشهر الثاني على التوالي، ويشير هذا إلى تراجع محتمل في أسواق النفط الضيقة في الأشهر المقبلة. وأوضح أن هذا الأمر يشكل ضغطا هبوطيا على أسعار النفط الخام، كما رصد السوق تراجعاً في المخاوف المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ما يخفف من تهديد الإمدادات ويضغط على أسعار النفط.

توقعت جمعية السيارات الأمريكية، أن يكون السفر في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، أعلى 5.2 % خلال الصيف، عما كان عليه في 2023، مع ارتفاع السفر بالسيارة وحده 4.8 % مقارنة بالعام السابق، ما يسهم في ارتفاع أسعار النفط. ويقول مختصون ومحللون نفطيون لـ"الاقتصادية"، إن أسعار النفط الخام القياسية كانت في نطاق محدود للغاية في الربع الماضي، كما يمكن القول إنها كانت كذلك بالفعل منذ أواخر 2022 على الأقل. وأوضح المختصون، أن السوق يراقب ما إذا كانت هناك أي علامة على أن الطلب يمكن أن يرتفع بشكل مستدام ليتناسب مع العرض الوفير والمتزايد، ومع ذلك من المحتمل أن يشعر المستثمرون بالارتياح للحصول على تخفيض واحد فقط من الاحتياطي الفيدرالي بحلول نهاية العام. وفي هذا الإطار، ذكر روس كيندي العضو المنتدب لشركة "كيو اتش ايه" لخدمات الطاقة، أن هناك علامات على أن الطلب في الدول المستهلكة الكبرى من المرجح أن يرتفع بقوة، مشيراً إلى أن البنك الدولي يتطلع إلى نمو أكثر استقراراً مما شهدته مراقبوه أثناء السنوات الـ3 الماضية العصبية. وأضاف، لكن يبدو من غير المرجح أن يؤدي مجرد الاستقرار إلى إيجاد التوازن بين العرض والطلب الذي قد يشجع على ارتفاع أسعار النفط، خاصة مع استمرار البلدان المستوردة الرئيسة للطاقة مثل الصين في نضالها مع نمو أقل كثيراً مما اعتادت عليه الأسواق. من جانبه، أوضح فولفجانج الياس مدير شركة "إنرجي



مبادرات الصين والاتحاد الأوروبي بشأن رسوم السيارات الكهربائية ربما تشهد انفراجة الشرق الأوسط

بدأً من يوم الجمعة، مع فترة 4 أشهر تكون خلالها التعريفات مؤقتة مع توقع محادثات مكثفة بين الجانبين.

وتهدف الرسوم المؤقتة التي تتراوح بين 17.4 في المائة و37.6 في المائة دون أثر رجعي إلى منع ما قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إنه طوفان من السيارات الكهربائية الصينية الرخيصة المصنوعة بدعم من الدولة.

وقال السفير البلجيكي لدى الصين، برونو أنجيليت، الذي كان يتحدث في المؤتمر نفسه، إن وانج لم يقم بإجراء الاتصال الهاتفي إلا بعدما حثه نائب المستشار الألمانية، روبرت هايبك، في زيارة قام بها مؤخراً، على القيام بذلك. ولدى الحكومة والشركات الصينية الآن فرص للتحدث مع الاتحاد الأوروبي ربما لإيجاد حل يعالج مسألة الدعم دون الحاجة إلى فرض الرسوم الجمركية. وقال دومبروفسكيس، في مقابلة مع تلفزيون بلومبرغ، إن المحادثات مع الصين مستمرة. وأشار أنجيليت وتوليدو إلى أن بكين انتقدت علناً الإجراءات الأوروبية بينما لم ترد على تحركات مماثلة من قبل دول أخرى. وقال توليدو إن الولايات المتحدة فرضت رسوماً جمركية إضافية بنسبة 100 في المائة على السيارات الكهربائية الصينية، فيما أصدرت تركيا والبرازيل أيضاً رسوماً على واردات السيارات الكهربائية من الصين.

وأضاف توليدو: «لقد توصلنا إلى قرار معقول للغاية، بفرض رسوم جمركية تعويضية منخفضة مرتبطة بمستوى الدعم». موضحاً أن القرار «استند إلى الحقائق وكان موضوعياً للغاية، ونحن الوحيدون الذين نتعرض للانتقاد».

قال سفير الاتحاد الأوروبي في بكين، خورخي توليدو، إن الصين استجابت مؤخراً لطلبات الاتحاد الأوروبي لإجراء محادثات بشأن تحقيقات الاتحاد الخاصة بدعم السيارات الكهربائية.

وأضاف توليدو، خلال مؤتمر في بكين الأحد: «لقد عرضنا على الحكومة الصينية إجراء مشاورات بشأن هذه القضية منذ عدة أشهر»، حسبما ذكرت وكالة بلومبرغ للأخبار.

وأوضح توليدو أن نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية، فالديس دومبروفسكيس، تلقى «قبل تسعة أيام فقط» اتصالاً هاتفياً من وزير التجارة الصيني، وانج وينتاو، لبدء المشاورات. وأضاف: «بعثنا رسالة قبل أربعة أشهر نقول فيها إننا نريد التحدث عن هذا الأمر وأشياء أخرى».

ورد بكين يعني أنها على استعداد للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن الدعم الذي تقدمه للسيارات الكهربائية، وهي ميزة يسعى الاتحاد الأوروبي لحد بكين منها، حتى تتوازن المنافسة مع الشركات الأوروبية.

وتلقي تعليقات سفير الاتحاد الأوروبي الضوء على الجدول الزمني الذي دام عدة أشهر لتدقيق الاتحاد الأوروبي في الدعم الحكومي الصيني الذي اعتبره ضاراً لشركات صناعة السيارات في دول الاتحاد.

وفرض الاتحاد الأوروبي، رسوماً جمركية تصل إلى 37.6 في المائة على واردات السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين



اقتصاد الشرق

تحالف مصري صيني ينفذ المرحلة الثالثة للقطار الكهربائي بـ550 مليون دولار

يشار تحالف مصري صيني قريباً بتنفيذ أعمال المرحلة الثالثة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف "LRT"، مقابل 550 مليون دولار، بحسب 3 مسؤولين حكوميين تحدثوا لـ"الشرق" شرط عدم الإفصاح عن هوياتهم. أحد المسؤولين أفاد أن الحكومة أسندت لتحالف شركات "فيك" الصينية و"المقاولون العرب" و"أوراسكوم" المصريتين، مشروع إنجاز المرحلة الجديدة، والتي يُستهدف الانتهاء منها خلال عامين كحد أقصى.

تمتد المرحلة الثالثة من مشروع القطار الكهربائي الخفيف لمسافة 20.4 كيلو متر، وسيُقام عليها 4 محطات. مسؤول آخر أوضح لـ"الشرق"، أن "تكلفة الأعمال سيتم تمويلها عبر قرضين الأول خارجي بحدود 400 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الصيني (Chexim)، الذي مول القطار في مرحلته الأولى والثانية، والثاني من بنوك مصرية بالعملة المحلية".

القطار الكهربائي الخفيف يُعدُّ أحد المشروعات التي عملت الحكومة منذ عام 2014 على تنفيذها لربط قلب القاهرة بالمجتمعات العمرانية والصناعية المقامة بمناطق شرق العاصمة، لكن تأخر افتتاح أولى محطاته حتى يوليو 2022، والتي أنشئت بعد الحصول على قرض من Chexim بقيمة 1.2 مليار دولار.

وسيؤجِّه قرض البنك الصيني الجديد لسداد تكاليف الأنظمة الكهربائية والميكانيكية، والإشارات، والاتصالات، والتحكم المركزي، وبوابات التذاكر التي ستتولى تنفيذها شركة "أفيك" الصينية باعتبارها قائد التحالف، فيما سيتم توجيه القرض المحلي للأعمال الإنشائية للمحطات ومسار المرحلة ذاتها.



عقوبات الغاز المسال الروسي.. هل تهدد الطاقة إمدادات المغرب من إسبانيا؟

محاولات تقليص عوائد روسيا في أعقاب الحرب الأوكرانية.

وربما يبرز دور إسبانيا في هذا الشأن دون غيرها من دول الاتحاد، نظرًا إلى امتلاكها 6 محطات إعادة تغويز (إعادة الغاز المسال إلى صورته الأولى "غاز طبيعي")، حسب معلومات نشرها موقع مونتيل نيوز (Montel News).

ويكشف الرسم البياني أدناه -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- الدول المصدرة للغاز الروسي إلى إسبانيا من عام 2022 حتى مايو/أيار 2024

وتبلغ سعة تخزين الغاز المسال في هذه المحطات 22.7 تيراواط/ساعة متصلة بشبكة الغاز، و2 تيراواط/ساعة أخرى يجري تخزينها في منشأة منفصلة.

ووفق هذه البيانات، تعادل سعة الغاز المسال في إسبانيا ما ينخفض قليلاً عن نصف سعة التخزين لدى الاتحاد الأوروبي، بنسبة 44%.

وقال كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة، الزميل الزائر لدى جامعة جورج مايسون الدكتور أومود شوكري، إن واردات إسبانيا من الغاز المسال الروسي الآخذة بالارتفاع دفعتها لتصبح أكبر مستوردي أوروبا العام الماضي بمستوى قياسي جديد يصل إلى 30%، متجاوزة فرنسا وبلجيكا.

أثارت حزمة العقوبات الجديدة ضد الغاز المسال الروسي جدلاً واسع النطاق، بعدما أعلنتها الاتحاد الأوروبي -بصورة رسمية- قبل أيام قليلة. وكان أبرز ما ورد في هذه العقوبات حظر إعادة تصدير إمدادات موسكو من دول الاتحاد الأوروبي إلى وجهات أخرى، وفق تفاصيل حزمة الإجراءات التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن). ويُنظر بعين الريبة إلى كيفية تعامل إسبانيا مع القيود الجديدة، خاصة أنها كانت على رأس أكبر مستوردي الغاز المسال من روسيا خلال العام الماضي 2023.

وتعيد إسبانيا تصدير هذه الإمدادات إلى دول أخرى داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، وكانت أكبر مصدري الغاز المسال بين دول الاتحاد كافة خلال العام الماضي أيضاً. ويدفع ذلك إلى التساؤل حول مصير إمدادات المغرب التي باتت تواجه تهديداً مع سريان الحظر، إذ تشكّل مدريد محطة وسيطة لنقل إمدادات موسكو إلى الرباط بعد إعادة تغويزها (إعادة الغاز المسال إلى حالته الطبيعية) وضخها عكسياً.

دور إسبانيا

تستقبل إسبانيا كميات كبيرة من الغاز المسال الروسي، فُدرت بنحو 6.7 مليار متر مكعب خلال العام الماضي، بمدفوعات تتجاوز 2.3 مليار يورو (ما يتجاوز 2.467 مليار دولار أميركي).

(اليورو = 1.07 دولارًا أميركيًا)

ويبدو من حجم الواردات أن الاعتماد الأوروبي عامة وإسباني خاصة على إمدادات موسكو ما زال قويًا، رغم



لإسبانيا، غير أنه شدد على عدم وضوح جدوى تغيير الموردين والإطار اللازم لتنفيذه حتى الآن.

وقال محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو، إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يمكنها مواصلة استيراد التدفقات الروسية، خاصة إذا كانت أقل ثمنًا من البدائل المتاحة.

وأضاف ستانوفو أن صادرات الغاز المسال الأميركي زادت إلى أوروبا على مدار الشهور الـ12 الماضية، مشيرًا إلى أن العروض سيواجه تقلبات خلال عام 2025.

وكشف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- أن العروض من الغاز المسال سيشهد توافر المزيد من الإمدادات بدءًا من عام 2026 والأعوام اللاحقة له.

حظر إعادة التصدير

بخلاف مخاوف اعتماد إسبانيا على إمدادات الطاقة من موسكو، فإن قرار حظر إعادة تصدير الغاز المسال الروسي قد يتسبب في تكديس التدفقات لدى مدريد.

وأكد باحث الطاقة والمناخ لدى معهد الأبحاث والدراسات الإستراتيجية "إلكانو"، إغناسيو أورياسوس، أن امتلاك إسبانيا لتدفقات فائضة في ظل الطلب المتواصل قد يضعها في مأزق مع سريان الحظر.

وأضاف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- أن هذه الوتيرة استمرت الأشهر الأولى من العام الجاري، وشكّلت الإمدادات الروسية %26 من إجمالي الواردات الروسية في مارس/آذار الماضي، ارتفاعًا من %14.4 على أساس سنوي.

بوابة أوروبا.. وبدائل محتملة

أوضح الدكتور أومود شوكري أن معدل استقبال إسبانيا لتدفقات الغاز المسال من روسيا يعزّز دور مدريد بوصفها "بوابة" غاز موسكو إلى أوروبا.

وحذّر -في تصريحاته الخاصة إلى منصة الطاقة- من أن اعتماد إسبانيا المفرط على غاز روسيا المسال لا يتوافق مع إستراتيجية الاتحاد الأوروبي، الرامية لتقليص الاعتماد على تدفقات الطاقة من موسكو عقب اندلاع الحرب الأوكرانية.

وقال إن استمرار إسبانيا في هذا النهج قد يثير حالة من التوتر الواضح مع الاتحاد، وقد يضطر ذلك المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ تدابير بصورة فورية، لضمان توافق الرؤى بين الاتحاد وإسبانيا في هذا الشأن.

وتوقع شوكري استمرار استيراد إسبانيا لتدفقات الغاز المسال الروسي، حتى تتمكن من توفير منافذ بديلة، بحلول نهاية العام الجاري.

ولحين ضمان منافذ بديلة، حذّر شوكري من حجم الخطر الذي يشكّله تعطل الصادرات الروسية لإسبانيا، نظرًا إلى اعتمادها الكبير عليها.

ودعا إلى ضرورة تنويع مدريد مصادرها للحصول على الغاز المسال، لتجنب أي عجز محتمل للطاقة، مرجحًا أن يكون الغاز المسال الأميركي والجزائري بديلًا مستقبليًا محتملاً



كان الخط يستعمل سابقاً في تصدير الغاز الجزائري إلى إسبانيا. ويمكن القول إن الغاز المسال الروسي أبرز المصادر التي يعتمد عليها المغرب عبر إسبانيا، إذ تتولى مرافق إعادة التغويز لدى مدريد إعادة الغاز المسال إلى صورته الأولى "غاز طبيعي" ثم ضخه في الأنبوب.

ونظراً إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، اشتطت الأولى التزام إسبانيا بعدم توصيل أي تدفقات من الغاز الجزائري إلى الرباط.

ومن شأن ذلك أن يفتح باب التساؤلات مرة أخرى حول "كيفية تأمين المغرب إمدادات الغاز الروسي"، حال توقف إسبانيا عن تصدير تدفقات موسكو المسالة بعد إعادة تغويزها التزاماً بالحظر الأوروبي.

سيناريو بديل

كثفت المملكة المغربية واردات الغاز من إسبانيا خلال السنوات الأخيرة بعد قطع الغاز الجزائري عن الرباط، وضرب الدكتور أومود شوكري مثلاً على ارتفاع هذه التدفقات بأرقام شهر مايو/أيار العام الماضي، البالغة 88 مليون قدم مكعبة يومياً.

وأوضح أن حصة إسبانيا تشكّل غالبية الإمدادات المطلوب تعويضها بدلاً من الغاز الجزائري، مشيراً إلى أن الجزائر كانت تزود المغرب بنحو 105 ملايين قدم مكعبة يومياً حتى توقف الإمدادات في أكتوبر/تشرين الأول عام 2021.

وبعد توقف التدفقات الجزائرية لجأ المغرب إلى إسبانيا لتوفير الغاز اللازم لأغراض توليد الكهرباء، وبدأت صادرات مدريد في الضخ العكسي في يونيو/حزيران 2022، فيما عرف حينها بأنه أول تدفقات مباشرة للغاز من أوروبا إلى أفريقيا.

وأضاف أن تطبيق حظر إعادة تصدير الغاز المسال الروسي من إسبانيا إلى وجهات أخرى سيواجه صعوبات في التتبع والمراقبة، إلى حد أن مدريد تكون الأصعب على الإطلاق، نظراً إلى قدرة التخزين الكبيرة لديها وقوة عمليات إعادة التصدير المخطط لها.

ولم يؤيد أورباسوس إمكان اتخاذ إسبانيا موقفاً مخالفاً لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي، رغم احتمال تكس الغاز المسال الروسي في مواقع التخزين، مرجحاً التزام مدريد بقرار عدم إعادة تصدير تدفقات موسكو إلى دول أخرى.

وقال تجار ومشاركون في السوق، إنه على الأرجح ستلتزم دول الاتحاد كافة بقرار حظر إعادة التصدير، وستتوقف التحميلات لحين توضيح الاتحاد؛ إما تطبيق حظر كامل وإما مشروط وفق تدابير محددة.

وبدوره، أشار محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)- إلى أن الحظر اقتصر على "إعادة التصدير" وليس الاستيراد، ما يؤكد إمكان إسبانيا والدول الأوروبية الأخرى مواصلة تلقي إمدادات الغاز المسال الروسي.

ما علاقة المغرب؟

يُعد المغرب أبرز وجهات إعادة تصدير إسبانيا لتدفقات الغاز المسال الروسي، وكان الأعلى خلال العام الماضي 2023، وحلّت بعده 4 وجهات أخرى هي: إيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، والبرازيل.

ووقع المغرب اتفاقاً مع إسبانيا عام 2022 يسمح بضخ الغاز من مدريد إلى الرباط، عبر خط أنابيب الغاز المغربي-الأوروبي المشترك فيما عُرف بعملية "الضخ العكسي"، إذ



وبالنظر إلى أن الغاز الإسباني ما هو إلا شحنات غاز مسال غالبيتها روسية جرى إعادة تغويتها، قال شوكري إنه ينبغي الآن التركيز على اعتماد الرباط المتزايد على واردات إسبانيا من الغاز المسال، بدلاً من فرض أي قيود على إعادة تصدير غاز روسيا المسال بعد إعادة تغويته.

تقول مصادر مغربية لمنصة الطاقة: "إن إمدادات المملكة من الغاز مؤمنة تمامًا، ولا نعتمد على دولة بعينها مثل روسيا؛ لذلك فإن أي عقوبات لا تهدد وصول الغاز الطبيعي إلى الرباط".

وأضافت المصادر أن "هناك عقدًا وقَّعه المغرب، العام الماضي، مع شركة شل، لاستيراد نصف مليار متر مكعب سنويًا، لمدة 12 عامًا؛ وبناءً عليه فإن نصف الإمدادات مؤمن من جانب شل، والنصف الآخر يُستورد من السوق الدولية".



الصفقة الخضراء وتحول الطاقة في أوروبا.. رؤية واقعية أم رهان خاسر؟

والصفقة الخضراء هي حزمة معقدة من القوانين التي أقرها التكتل لتنظم انبعاثات غازات الدفيئة من كل قطاعات الاقتصاد تقريبًا.

وتواصل دول الاتحاد الأوروبي المضي قدمًا في مسار تحقيق الأهداف المناخية خلال العام الحالي (2024) وإن كان بوتيرة بطيئة للغاية، بحسب التقرير الذي حصلت عليه منصة الطاقة.

وأشار التقرير إلى أن سياسات الصفقة الخضراء تُعد بتسريع وتيرة التقدم المُحرز في جهود التحول الأخضر بالاتحاد الأوروبي؛ وهو ما ستعكسه الأرقام والبيانات بمرور الوقت إذا نُفذت تلك السياسات وفق الخطة المقررة.

وتسهم الحلول الرئيسة لتغير المناخ في تحقيق مزيد من الاستقلالية بمجال أمن الطاقة، بالإضافة إلى إتاحة مرونة أكبر للشبكة وخفض الأسعار على المدى الطويل.

تقدم ملحوظ

على مستوى القطاعات، أحرزت سياسات الاتحاد الأوروبي تقدمًا ملحوظًا -حتى الآن- وخاصة في مجالات الكهرباء والصناعة والنقل، وأظهرت التقنيات النظيفة والتحول العادل والحوكمة التقدم الأكثر إيجابية على مستوى سياسات التكتل.

ويُدعم مواطنو الاتحاد الأوروبي أهداف الحياد الكربوني والإجراءات ذات الصلة، غير أنهم يرون أن الإجراءات الحكومية ليست كافية.

تقف الصفقة الخضراء التي يُنظر إليها على أنها الضمانة الرئيسة لإنجاز تحول الطاقة في أوروبا والانتقال إلى اقتصاد حديث أكثر فاعلية في استغلال الموارد، عند مفترق طرق بسبب التحديات الأيديولوجية والجيوسياسية المحيطة بها.

ولا تراهن أوروبا على الصفقة المذكورة في أن تصبح القارة الأولى عالميًا المحايدة مناخيًا بحلول 2050 فحسب، بل في بناء نموذج اقتصاد دائري جديد -كذلك-.

غير أن صعود التيارات اليمينية والشعبوية في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت خلال يونيو/حزيران 2024 قد يحوّل أهداف التحول الأخضر في أوروبا إلى مجرد "حبر على ورق" حال لم تكن هناك رؤية موحدة للمصالح الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة النظيفة.

وكثيرًا ما أظهرت تلك التيارات موقفًا عدائيًا إزاء سياسات تحول الطاقة في أوروبا؛ وهو ما يغذي خطر التشرذم في عملية صنع السياسات داخل أروقة الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وفق متابعات لمنصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

دور حاسم

تؤدي الصفقة الخضراء دورًا حاسمًا في تسريع وتيرة تحول الطاقة بالاتحاد الأوروبي، وفق ما ورد في نتائج تقرير حديث نشره المرصد الأوروبي للحياد المناخي المعروف اختصارًا بـ"إي سي إن أو" (ECNO) التابع للاتحاد الأوروبي.



ومع أخذ تلك الأهداف في الحسبان، وضع الاتحاد الأوروبي خطة عمل مدتها 30 عامًا تركز على التحول في مجال الطاقة، والاقتصاد الدائري، وحماية التنوع البيولوجي، ووقف التلوث.

وقبل الكشف عن الصفقة الخضراء، كانت دول الاتحاد الأوروبي تستهدف خفض الانبعاثات بنسبة 60% عن مستويات عام 1990 وذلك بحلول أواسط القرن الحالي (2050).

لكن بعد خروج الصفقة إلى النور أصبح هدف التكتل هو تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، بحسب ما طالعه منصة الطاقة المتخصصة.

خُطة استثمارية

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى استثمارات جديدة قدرها 260 مليار يورو (282 مليار دولار أميركي) سنويًا؛ ما يعادل قرابة 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي في عام 2018، وفق تقديرات كشفت عنها المفوضية الأوروبية في عام 2019.

اليورو = 1.07 دولارًا أميركيًا).

وروجعت تلك التقديرات بالرفع عدة مرات خلال السنوات اللاحقة، بعد تغير قواعد اللعبة في أعقاب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ففي يناير/كانون الثاني (2020) كشفت المفوضية الأوروبية عن الخطة الاستثمارية للصفقة الخضراء والتي تتيح استثمارات بما لا يقل عن تريليون دولار على مدار العقد المقبل؛ ممولة من موازنة الاتحاد الأوروبي وبرنامج ذا إنفيست إي يو (The InvestEU) ومصادر أخرى.

ويتطلب هذا تنفيذًا سريعًا وطموحًا لسياسات الصفقة الخضراء في كل الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي بهدف تسريع تحول الطاقة العادل والشامل.

وتشتمل السياسات التي يتعين على التكتل تنفيذها خلال المدة من عام 2024 إلى عام 2029 على ما يلي:

تحديث السياسات الوطنية لدعم مصادر الطاقة المتجددة وتكاملها بشكل أفضل والاستمرار في إزالة العراقيل، ولا سيما بشأن التصاريح الضرورية لتنفيذ المشروعات ذات الصلة.

تطبيق التشريعات الوطنية بشأن تطوير البنية التحتية؛ بما في ذلك خطة عمل الشبكة.

تطبيق قانون الصناعة حيادية الكربون. إتاحة بيانات أفضل من خلال تنفيذ قوانين المراقبة الجديدة للغابات والتربة.

تعزيز المساعدات التنموية الرسمية الوطنية المخصصة للعمل المناخي.

محنة ومنحة

بدأت الصفقة الخضراء التي كشفت عنها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في ديسمبر/كانون الأول (2019)، برنامجًا متكاملًا وأكثر طموحًا للإصلاح والاستثمار والبحث، يستحدثه الاتحاد الأوروبي على الإطلاق.

وقد طورت تلك المبادرة -خصيصًا- للتعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن الأنشطة البشرية، بل تحويل تلك المحنة المستقبلية إلى منحة.

فالبلدان الأوروبية لا ترغب في التصدي لظاهرة الاحترار العالمي فحسب، بل تتطلع إلى قيادة المعركة واستثمارها بوصفها فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي -كذلك-.



تحديات قائمة

لن تكون المرحلة التالية من التحول الأخضر في أوروبا بمنأى عن التحولات الأيديولوجية من اليسار إلى اليمين فحسب، بل بالتطورات الجيوسياسية وزيادة الوعي بإدارة الآثار الصناعية والاجتماعية لهذا التحول كذلك.

وظلت قوانين وسياسات المناخ التي تبلورت خلال الأعوام الـ 5 الماضية وتطالب بتسريع وتيرة تحول الطاقة في دول القارة، مصدر إزعاج للأحزاب والتكتلات السياسية اليمينية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وبناءً عليه فإن صعود حكومات اليمين المتطرف عبر دول الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى انقسام في الرؤى السياسية بل قد يعوق تطبيق الحلول المشتركة للتكتل، ولا سيما القضية الحاسمة الخاصة بتمويل تحوّل الطاقة.

ولذا سيعتمد نجاح التحول الأخضر في أوروبا على مدى فاعلية تنفيذ بنود الصفقة الخضراء على المستوى الوطني.



مال دول الخليج تقود ثورة الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط .. السعودية ترسخ مكانتها بمشروعين لطاقة الرياح

القدرة المركبة، بمشروعات مثل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي، الذي ستتجاوز قدرته الإنتاجية 5 آلاف ميغاواط بحلول 2030، وباستثمارات تقارب 50 مليار درهم.

وترجع زيادة دول المنطقة المستمرة في إنتاج الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة لعدة عوامل، مثل إتاحة الأراضي الصحراوية بكلفة معقولة، والعمالة منخفضة التكلفة، والسياسات الضريبية المواتية، فضلا عن وفورات الحجم من المشروعات الضخمة، وحسن التخطيط لمناقصات المشروعات الاستراتيجية، والدعم الحكومي، وفقا لمؤسسة التصنيف.

وهيأت تلك العوامل بيئة مواتية لتلك المشروعات، ولا يزال هناك عدد كبير من المشاريع قيد التخطيط.

ولم تقتصر مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث ربطت الإمارات مؤخرا الوحدة الأخيرة في محطة «براقة» للطاقة النووية بشبكة توزيع الكهرباء، التي تبلغ قدرتها الإنتاجية 5600 ميغاواط، والمتوقع أن تلي ما يصل إلى 25% من احتياجات البلاد من الكهرباء عند بدء تشغيلها التجاري المرتقب في العام الحالي.

تتمتع دول الخليج بوفرة في مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، واستفادت من ذلك بوتيرة متباعدة في إضافة مصادر الطاقة المتجددة إلى مزيج الطاقة لديها، فضلا عن تحقيق أهدافها الطموحة، وفق وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني.

وعملت دول المنطقة بنشاط على زيادة إنتاجها من الطاقة المتجددة خلال السنوات الماضية، في إطار خطة التحول الاستراتيجي التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن الوقود الأحفوري. ويتماشى ذلك مع الجهود العالمية الرامية إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة للتصدي لتغير المناخ.

ووفقا لـ «الأبناء» مثلت الطاقة الشمسية تكنولوجيا الطاقة المتجددة الأوسع استخداما والأقل تكلفة خلال العقد الماضي، إلا أن التركيز في المنطقة انصب على طاقة الرياح في الآونة الأخيرة.

ورسخت السعودية مكانتها في مجال الطاقة المتجددة عبر تشييد مزرعة رياح «دومة الجندل»، التي تعد الأكبر في الشرق الأوسط، فضلا عن مشروع «الغاط» لطاقة الرياح، الذي حقق رقما قياسيا في انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة، إذ بلغت كلفة إنتاج 1 كيلوواط في الساعة 1.57 سنت.

وتصدرت الإمارات الاستثمار في الطاقة المتجددة من حيث



كذلك، فالمنطقة مهيأة لأن تصبح مركزاً لإنتاج الهيدروجين الأخضر، بفضل توافر الأراضي منخفضة التكلفة، والمصادر المتميزة للطاقة المتجددة، فشرعت السعودية وسلطنة عمان في تشييد مشروعات ضخمة للهيدروجين الأخضر، لتستفيد من إنتاج الكهرباء بمزيج يجمع بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على امتداد ساحلي البلدين. ويتسم هذا التحول بتطورات ملموسة وتحديات كبيرة، في ضوء تطوير الأطر السياسية والتنظيمية التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز القدرة على الاستدانة. تقرير سابق لوكالة «فيتش»، كان قد أكد على أن القروض طويلة الأجل من أسواق رأس المال تحظى بأهمية كبيرة لدى دول الخليج في دعم خططها الطموحة للبنية التحتية، وفق الوكالة.

ولا تزال دول المنطقة تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، خاصة النفط والغاز اللذين يمثلان أكثر من 90% من إجمالي القدرة المركبة، كما تتميز المنطقة باستهلاكها الكبير للطاقة، بفضل النمو الاقتصادي السريع، والتوسع الصناعي، ومستويات الدخل المرتفعة، وأسعار الطاقة المدعومة، ما أدى إلى أن يصبح نصيب الفرد من الطاقة من ضمن أعلى مستويات الاستهلاك في العالم.

